تحليلها غير منقسم من الجهات كلها فتسليمها ودفعها الضر واضح فان النقطة لا انطباق لها اي جزء من الجسم لانه
عبارة عن كون الشيء بحيث اذا قسم احدهما انقسم الاخر بحذائه ولو بالقوة ولا يتصور في النقطة بمعنى
يعم يوجد فراي معنى النقطة اذا كانت في سمته او يوجد فيه جسر معناها اذا كانت عنه وذلك لا يستلزم كون
جزء الجسم مثلها **قوله** ومنها شبهة اه نظم الشيء في سلك واحد سننه شبهتها واشار الى الحلال العقد بها
التي تحقق منه الحركة التي الحلال بها ثم اعقد بعضها في ذلك السلك بحيث الانحلال اصلا **قوله**
كما تستلزم حصول اه شبهة اولى تقريرها ان الزمان ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومستقبل والحاضر منها
غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعض منها ماضيا وبعض منها مستقبلا لعدم اجتماع اجزاء الزمان فلم يكن الحاضر حاضرا
حاضرا ثم بكذا يجري البيان من الحركة فيثبت حركة حاضرة غير منقسمة ولا شك ان الزمان منطبق على الحركة والحركة
على المسافة والمسافة على الجسم فهذه الممتدات كلها منطبق بعضها على البعض وقد عرفت ان حال المنطبق … في
الانقسام الى الاجزاء المتجزية وعدمها كل الاخر فاذا ثبت جزء غير متجزئ في احدها كالحركة والزمان ثبت جزء
غير متجزئ في الاخر كالجسم والمسافة … بكون المراد من المسافة **قوله** اما الجسم او ما هو منه ومن او الخط او السطح على سبيل
المسامحة الاول اقرب الى حصول المقصود والاخران لا يلزم حصول المقصود الا فان الخط او السطح اذا كان
مركبا من منحل الى الاجزاء الغير المنقسمة يكون الجسم ايضا كذلك ضرورة التطابق في الطول فقط او في الطول
والعرض كليهما وجوابها ان الزمان والحركة كل منهما ينقسم الى الماضي والمستقبل فقط وليس الحاضر قسما منهما بل
طرفا فاصلا مشتركا بين قسميها وعدمهما فالانطباق يستدعي طرفا غير منقسم حاصلا فيما بين قسمي المسافة والجسم وعدمهما
وذلك متحقق فيهما فان الخط في المسافة السطحية والنقطة من المسافة الخطية موجودة او منتزعة البتة ولا
يستدعي وجود الخط والنقطة وجود جزء لا يتجزى في الجسم لعدم انطباقهما في جهة التي لا يتجزى على الجسم كما
… حقيقة انقا حلولها من محلها يستدعي تجزيته فان حلولها طريانية وفي الحلول الطرياني لا يلزم من عدم
انقسام الحال عدم انقسام المحل كما حققه الشارح **قوله** وكون الزمان مركبا اه شبهة ثانية تقريرها
ان الزمان موجود البتة والماضي قد انقضى والمستقبل لم يوجد بعد فليس الموجود الا الحاضر وهو غير منقسم
لما حققه ثم هو منفصل عن الماضي والمستقبل لعدمهما ووجود الحاضر وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم فاذا

العدم

فاذا العدم الان الحاضر فلا شك في وجود الزمان بعده متصلا به منقسما او غير منقسم فلم يا عنا لبعض الاعم والاولى انا
ماضيا فانه قد انقضى ولا يكون مستقبلا فانه لم يوجد بعد فلا بد ان يكون حاضرا وهو غير منقسم فيلزم تتالي غير
المنقسمات وتركب الزمان منها واذا الزمان منطبق على الحركة يلزم تتالي غير المنقسمات فيها ايضا ولو بالقوة فكلم …
ثم باجزاء على … البيان فيها يلزم تركبها منها ايضا وعلى التقديرين يلزم الاجزاء التي لا تتجزى في المسافة وهو يستلزم
تركب الجسم منها او الحلالة اليها والجواب يمنع حصر وجود الزمان في الحاضر بل الحاضر ليس بزمان بل طرف منه وهو موجود
في الماضي والمستقبل وليسا معدومين مطلقا بل بالقياس الى الطرف الحاضر وكذا يكون كل واحد منهما معدوما بالقياس
الى الاخر وهذا معنى عدم الماضي في المستقبل واذا لم يكونا معدومين مطلقا فلم يلزم انفصال الحاضر عنهما ولم يلزم
تتالي الحواضر فلم يلزم الاستحالة **اقول** ان الزمان عندهم كم متصل غير قار ومعنى عدم القرار اما عدم اجتماع اجزائه
في حد ذاته فهذا المعنى يوجد في المتصل القار ايضا فانه لا تجتمع اجزاؤه في حد ذاته ايضا لا ان معنى عدم اجتماع
الاجزاء في حد مخصوص هو الان لانا نقول لا يتحصل معنى الان ما لم يتحصل معنى الزمان فانه عبارة عن طرف الزماني
وهو عندهم متصل غير قار فيتوقف معنى الزمان على هذا التقدير على الان وتوقف معنى الان على معناه فيلزم الدور واما
عدم اجتماع اجزاء في الواقع وهذا هو الحق عندي لا البرهان وستذكره في مقامه فانتظره مستقبا وحينئذ
يلزم الفساد المذكور في الشرح من ابطال اتصال الزمان وبالفعل من الانا ب بيان الاول من وجهين الاول ان
الاجزاء المتصلة في المتصل الوحداني لا بد ان يكون موجودة بوجود واحد فلا يتعقل ذلك في صورة عدم اجتماع الاجزاء
في الواقع فان الجزء السابق اذا وجد في الواقع يكون اللاحق معدوما فيه واذا وجد اللاحق فيه يكون السابق
معدوما فيه وحينئذ لا يتصور اتحاد الوجود والا يلزم اعادة المعدوم بل يلزم مقاساة غير عديدة كما لا يخفى على من
له ادنى دراية والثاني ان المتصل الواحد لا بد ان يكون الحدود فيه مشتركة ولا يتصور ذلك على هذا التقدير فان
السابق منه اذا وجد في الواقع فلا بد ان يكون الحد قائما به ضرورة كونه متناهيا فاذا عدم عدم الحد الصائر
ان انعدام المحل يستلزم انعدام الحال واذا وجد اللاحق لا بد ان يكون النهاية قائمة من جهة البداية ضرورة
كونه متناهيا في هذه الجهة ولا يكون هذا الحد هو الاول فان اعادة المعدوم محال بل يكون غيره وكذا الثاني
البالغ الى الحدود الاخرى فلم يحصل اشتراك الحدود فلم يثبت الاتصال وبالجملة ان الذهن الصافي عن الكدورة

Copyright © King Saud University